

البلدية كأداة محلية لتجسيد دور المجال الحضري في تحسين الأداء الوظيفي

بالجزائر العاصمة دراسة ميدانية على موظفي بلدية سيدي امحمد

The municipality as a local tool to embody the role of the urban area
in improving job performance

A field study on the employees of the Sidi M'hamed municipality in Algiers

بليك مجيد^{1*}، بويحياوي عبد الكريم²¹ جامعة الجزائر 2. أبو القاسم سعد الله الجزائر madjidsociologie@gmail.com² جامعة الجزائر 2. أبو القاسم سعد الله الجزائر bouyahaouikarim@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/01

تاريخ القبول: 2025/05/17

تاريخ الاستلام: 2025/02/02

ملخص:

لقد استمدت دراستنا هاته أهميتها من العلاقة المحتملة بين المجال الحضري وتداعياته على مستوى الوظيفي في ظل هيئة موكلة بتسيير هذا المجال، حيث أنّ البيئة الاجتماعية تتسم بعلاقة مباشرة بضرورة فهم المؤثرات الخارجية على سلوك الموظف ونقص ذلك المجال اليومي المعاش الذي يلزم الموظف في حياته اليومية إلى درجة الإذعان، ولعلّ أصدق دليل على ذلك سلوكيات الموظفين التي يطغى عليها طابع الحياة اليومية بسبب الذوبان في ثقافة المجال الحضري على حساب ثقافة المؤسسة، وذلك نتيجة للوفرة في الأزمات التي يعرفها المجال الحضري، البارزة بقوة في أشكال التنافر بين الموظف ومجاله الوظيفي والمترجمة في تمرده على القوانين الإدارية التي تحكم وظيفته، إلى درجة قناعته من خلال منطقته الاجتماعي بالبحث عن مستوى للتعايش مع الفضاء المهني وفقاً لما تمليه عليه الصّورة العامة للمجال الحضري بكل ما يحمله من اختلالات تنظيمية ووظيفية.

كلمات مفتاحية: البلدية، أداة محلية، المجال الحضري، الأداء الوظيفي.

Abstract:

Our study draws its importance from the potential relationship between the urban space and its repercussions at the employment level within an organization responsible for managing this space, as the social environment is characterized by a direct relationship to the necessity of understanding the external influences on the employee's behavior, and by that we mean the daily living space that accompanies the employee in his daily life to the degree compliance, and perhaps the truest evidence of this is the behavior of employees, who are

dominated by the character of daily life due to the assimilation into the culture of the urban sphere at the expense of the culture of the institution, and this is a result of the abundance of crises that the urban sphere known, which are strongly prominent in the form of dissonance between the employee and his functional field and translation in his rebellion against the administrative laws which govern his job, to the point of his conviction through his social logic to search for a level of coexistence with the professional space according to what is dictated by the general image of the urban space with all its organizational and functional imbalances

Key words : Municipality, Local tool, Urban space, Functional performance

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا تتبع التحولات التي عرفها المجال الحضري للمدينة الجزائرية، في ملامحه العمرانية والديموغرافية والتخطيطية من خلال خصائصه وأبعاده، إلا أنّ هذه التحولات لم تلعب دورا كبيرا في ترسيخ الثقافة الحضرية لدى الفرد، ففي غياب الأطر المساعدة على تطبيق القوانين التنظيمية والإجراءات الردعية أضحت المجال الحضري للمدينة الجزائرية حيزا لإنتاج الظواهر الاجتماعية، أين تأثرت عناصره الإيكولوجية والديمغرافية والإقتصادية بمختلف هذه الظواهر حيث تحولت إلى عناصر توجي بتريف المدينة، ما أدى إلى إعادة النظر في أبعاده العاطفية والعقلانية والتنظيمية والجغرافية، حتى تصبح بحق تمثل الإنتماء الحقيقي للفرد إلى واقع حضري متعدد الأنساق: نسق معاش والمتمثل في المجال الحضري، ونسق نحاول معاشته والمتمثل في المجال الوظيفي، وعلى إعتبار البلدية إحدى فرص لإستقطاب اليد العاملة من جهة وهيئة مشرفة على تسيير الإقليم وتجهيزته من جهة أخرى فإنّ ذلك أعطى لها بعد إستراتيجي حيث إعتبرت نقطة جوهرية في كلّ عمليات التخطيط والتهيئة العمرانية للمجال الحضري أين خوّل لها القانون إدراج في خططها التنموية برامج موجهة خصيصاً لمقاومة التسيب الحضري الناتج عن التوسّع العشوائي للأحياء والمناطق الحضرية في شكل غير مخطط وغير منظم، ولقد عرفت هذه الهيئة (البلدية) تطوّراً في تصنيفها القانوني وشكلها الإداري والمهام الموكّلة إليها نظراً لما

عرفته الجزائر من تغير في بناها التحتية خاصة في الجوانب السياسية والإقتصادية والثقافية، ومن ثمّ الحراك الإجتماعي الذي نجم عن ذلك، ما جعل الإدارة على مستوى البلدية تتولى مهام تفعيل آليات التسيير الحضري للمجال، ولا يمكن معرفة مدى نجاعة ذلك إلا بإلقاء الضوء على عنصر جد هام في كل هذا النسق ألا وهو الأداء الذي إعتبر ولمدة طويلة الواجهة التي يمكن من خلالها الحكم على المستوى الذي وصلت إليه أيّ منظمة من المنظمات في ميدان التسيير والإدارة، فإذا كان قياسه يُعدّ ضروريا لتحديد مركز المنظمة في السوق بالنسبة لمنافسها، فإنّ معرفة العوامل التي تُؤثر فيه تعد أكثر من ضرورة كون ذلك سيعطي للمنظمة بعض الآليات التي ستمكن بواسطتها من التحكم فيه بطريقة تسمح لها من تسطير نظرة مستقبلية حول فرصها للتوسّع في السوق والتهديدات المحتمل مواجهتها والكيفية المثلى للتعامل معها.

وعليه بناء على الأهداف المسطرة لهذه الدراسة وسعيا منا لبلوغها قدر الإمكان، فقد إرتأينا أن نخوض في بحثنا هذا من زاويتين إحداهما قائمة على البعد النسقي لمؤسسات المجتمع، والأخرى محددة للإطار الرمزي الذي تكتسيه سلوكات الموظفين داخل مكان العمل عن طريق التفاعلات الإجتماعية بين وحدات النسق المهني، حيث سنحاول من خلال البناء الوظيفي لأنساق المجتمع من معرفة تداعيات المحيط المعاش من طرف الموظف على أدائه الوظيفي، كما ستمكننا التفاعلية الرمزية من تفسير العلاقة التبادلية بين الرموز التي يتفاعل بها الأفراد في محيطهم اليومي والرموز التي يتفاعلون بها في وسطهم المهني، ومدى تأثير إحداها على الأخرى؟ وهل المجال الحضري بكل ما يحمله من رموز له دور في تحديد العلاقات الإجتماعية داخل المؤسسة؟ وما تأثير ذلك على مستوى أدائهم؟.

2. المفاهيم الأساسية

1.2 المجال الحضري:

هو [إصطلاح جغرافي يدخل في نطاق إختصاص دراسات علم الجغرافيا من حيث تحديد خصائصه الطبوغرافية والفيزيائية والمناخية وغيرها من العناصر الجغرافية كما يدخل ضمن إهتمامات الدراسات الإقتصادية باعتبار المكان (المجال) عنصر حيوي بالنسبة للأنشطة الإقتصادية، زراعية كانت أو صناعية من حيث المسافات والحواجز الطبيعية

الفاصلة بين مواقع المواد الأولية وأماكن الإنتاج وأماكن تواجد اليد العاملة، وأماكن التسويق والإستهلاك فيما يعرف بإقتصاديات المجال" (بومخلوف، التحضر، 2001) ويعرّف أيضا بأنه [كل مجال مستغل، مسكون، يحمل قليلا أو كثيرا، علامة النشاطات الإنسانية التي ترتبط به، وهذا ما يصدق حقيقة على المدينة، بصفتها مجال مشيد بإتقان حيث يتركز عدد كبير من الأشخاص والنشاطات المترابطة، ومن هنا فالمجال يعكس بوضوح تام البناء الإجتماعي الذي يمثل دعامته، ومن ثمّ فإنّ توطّن الجماعات الإجتماعية والتجهيزات أو هيئات إتخاذ القرار لا يتم بالصدفة، وأنّ التجسيد المجالي للمدينة يقدم العناصر الضرورية لدراسة تنظيمها الإجتماعي كما عُرّف بأنه [إنتاج مادي يدخل في علاقات مع عناصر مادية أخرى في حين أنّ الإنسان يدخل في علاقات إجتماعية حتمية والذي يعطي للمجال وظيفة وشكلا وكذا معنا إجتماعياً]

2.2 الأداء

"ويشير مفهوم الأداء في عمومته إلى ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، والذي يتصف بالشمولية والإستمرارية، ومن ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة وبقائها في أسواقها المستهدفة، كما يعكس في الوقت نفسه مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع بيئتها، أو فشلها في تحقيق التأقلم المطلوب كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأداء يقترن بمصطلحين هاميين في التسيير هما: الكفاءة والفعالية" (الداوي، ص217، 2010) وحسب "عبد المالك مزهودة" فهو عبارة على [العلاقة بين النتيجة والمجهود المبذول على إختلاف طبيعته: مال، وقت إلى غير ذلك - يمكن التعبير عنه بمعايير كمية ونوعية - أو هو تعبير عن مستوى معين من الأهداف المحققة سواء الإستراتيجية أو التشغيلية بمستوى معين من الموارد أو التكلفة الضرورية"

3.2 البلدية

لقد إختلفت التعاريف المتعلقة بالبلدية بحسب كل قانون من القوانين التي تنظمها، وكذا بحسب الفترة التي جاء فيها كل قانون بحيث: عرفها قانون البلدية لسنة 1967 بأنها

[هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية الأساسية" (الجريدة الرسمية، 1967، العدد 06)، أما قانون البلدية لسنة 1990 فيُعرفها على أنّها [الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي] (الجريدة الرسمية، 1990، العدد 11)، وعرفها قانون البلدية لسنة 2011 بأنّها [هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة. وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون" (الجريدة الرسمية، 2011، العدد 37).

3. خصائص المجال الحضري للمدينة الجزائرية

إنّ التجمعات الحضرية في المدينة الجزائرية من الناحية السوسيوولوجية لا تزال تجمعات ريفية أو نصف مُتحضرة أو حديثة التّحضر وذلك لأنّ نصف سكانها لا يزالون [...] يقيمون في المناطق الريفية، والنصف الآخر...معظمهم من أصول إجتماعية ريفية لا يتعدّى عمر الجيل الواحد في معظم الحالات" (محمد بومخلوف، 2001، ص 121)، وهو ما أنتج مجالاً حضرياً ذو خصوصيات معينة تؤكد على ضرورة التركيز عليها وذلك لتمييزه عن المجال الحضري في باقي الدول النامية رغم تقارب السّيمات العامة لهذا المجال في هذه الدول، ويمكن تحديد هذه الخصوصيات فيما يلي:

1.3 التركيز الحضري: والذي يعني سيطرة المجال الحضري لبعض المدن على الإكتساح السكاني وذلك على حساب المدن الأخرى وهو ما حدث بالفعل في الجزائر حيث بدت سيطرة واضحة من أربعة مدن هي: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابة، حيث وصل عدد سكان الجزائر العاصمة ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف نسمة و[قُدّر في نفس السنة سكان الحضر الذين يسكنون العاصمة بـ 12% وأما المدن الثلاثة الأخرى فتستحوذ إلّا على 14 % أي أنّ ربع سكان الحضر يتمركزون في أربعة مدن وعليه سجلت أعلى قيم الكثافة السكانية في المدن الكبرى فمثلا الجزائر العاصمة قدرت بها الكثافة السكانية بـ 5383 نسمة/كلم' (ميسي، 1995 ص88)

2.3 عدم التوازن في توزيع السكان والتجمعات الحضرية عبر التراب الوطني حيث أكدت إحصائيات 2006 م أنّ 68 % من السكان يعيشون [...] في مناطق الساحل والتل على مساحة تعادل 04 % من مساحة الإقليم أو 10 % من السكان في 87 % من الإقليم] (حسين بن ميسي، 1995، ص 88)،

3.3 تعريف المدن بدلا من تحضر الأرياف: الذي يعود إلى كون التحضر في الجزائر مرتبط أساسًا بالنزوح الريفي الناجم عن الحرمان وتخلف التنمية في المناطق الريفية حيث أصبح [من خصائص المجال الحضري للمدينة الجزائرية أنّه عرف نموًا حضريًا على حساب عملية التحضر والتي هي في الصميم عملية إقتصادية وإجتماعية وثقافية ومن ثم أصبحت مدن الجزائر أمام ظاهرة التكس السكاني وليس أمام عملية التحضر" (Lecoz (J), 1992 p88)

4.3 إعادة صياغة الهويات الحضرية: أي أنّ المجال الحضري للمدن الجزائرية فقد هويته والصورة التي تزين بها عبر الزمن، والتي تميز كلّ مدينة عن المدن الأخرى من تاريخ وثقافة وعادات وتقاليد ورموز ولهجة خاصة بها، أحيانًا لا تشاركها أي مدينة أخرى فيها، ويعود سبب ضياع هذه الهوية إلى النزوح الريفي الكثيف للسكان، أين أصبحت المدن الجزائرية معرضة للتريف بالدرجة الأولى ومعرضة أيضًا إلى فقدان هويتها، لأنّ النازحين الجدد يجلبون معهم إلى المدينة هويات مختلفة وفي كثير من الأحيان متباينة، مما يجعل هوية المدينة تختفي تدريجيا وتُستبدل تدريجيا بهوية جديدة مُكوّنة من فسيفساء الهويات الدخيلة مع الهوية الأصلية للمدينة.

5.3 إتجاه النمو العمراني نحو الضواحي: والأطراف الحضرية حيث أنّ هذه الخاصية كانت نتيجة توقف النمو بمراكز المدن وتراجع نمو المدن الميتروبوليتانية، وما صاحب ذلك من إنتشار العمران الغير مخطط في أغلبية المدن الجزائرية، حتى أصبح المجال الحضري بموجب ذلك عبارة على رقع غير متناسقة في توزيعها المكاني وحتى في درجة إستيعابها للسكان وكيفية إستغلالهم لهذا المجال.

4. أبعاد المجال الحضري

1.4 البعد العلاقتي للمجال الحضري إنّ المجال يتضمن العلاقة القائمة أو التي ستقوم بين المتفاعلين، أي ما هي وضعية كلّ واحد إتجاه الآخر؟ كدرجة التأثير المتبادل المقبول من الطرفين أو درجة التشجيع أو التحفيز التي تعمل على دفع بوحدات المجال للتضامن مع بعضها البعض وبالتالي جعل منه وسط للتعايش المستمر والمثمر.

2.4 البعد العاطفي (الوجداني) للمجال الحضري حيث أنّ ذلك له جوانب إيجابية وأخرى سلبية، وعليه ينبغي إدخال الكمية الملائمة من الإنفعالات في المحيط المعاش مع التحكم فيها، ولن يتأتى ذلك إلا بقبول الآخر، وكذا القدرة على التحكم في الذات وعلى إمتصاص الغضب، فعندما يكون الإنفعال متوسط الحجم أو قليل نسبيا بين مستغلي المجال الحضري فإنّه يمكن التحكم في الوضعية التي ستجابهنا وبالتالي العمل على تجاوز الصعوبات والعوائق التي سنتعرض لها لاحقاً، ولكن حينما تكون حدة الإنفعالات كبيرة فإنّه بالضرورة يتعذر الوصول إلى مجال حضري آمن، وتصبح كلّ السلوكات لها صبغة عاطفية، و هنا تتدخل عملية التأويل، لأنّ كلّ فرد يعتبر أو يظن أنّ كل ما يقوله الآخر ويتصرف به يحتوي على خلفيات لم يتم التعبير عنها، فتتدخل عندئذ عوامل ذاتية كثيرة من شأنها تعطيل الإتصال بين وحدات المجال الحضري ما ينجر عنه إنقطاعاً في العلاقة بين هذه الوحدات وتبدأ بوادر الصراع تظهر بينها.

3.4 البعد التنظيمي للمجال الحضري حيث أنّ التحدث عن البعد التنظيمي للمجال الحضري يدفعنا للتركيز على كيفية تنظيم الأنشطة في المدينة وذلك تبعاً لمركزها وتكلفة النقل، أمّا درجة إستغلال الأرض فيدكرنا بنموذج التوطن الزراعي لـ "فون ثونن" الذي يرى أنّ تكاليف نقل السلعة لها علاقة بمكان الإنتاج حيث إستخدم هذا النموذج لإيجاد العوامل الهامة التي تحدد أكثر المواقع ربحاً في فروع عديدة من الزراعة فيما يتعلق بمصادر

الطلب عليها، بينما الأسر تتوزع في المجال الحضري للمدينة حسب المسافة بين مكان توطن الأسر ومركز المدينة والموارد الذاتية.

5. خاصيات الإستراتيجية للجماعة في الدفاع عن مجالها الحضري

لقد تطرقنا فيما سبق إلى أبعاد المجال الحضري وكيف تنهي في الفرد روح الإنتماء لهذا المجال، وسنحاول فيما يلي تبين الإستراتيجيات المنتهجة من طرف الجماعات لتثمين هذا الإنتماء، وأثر ذلك على العلاقات الإجتماعية داخل المجال الحضري.

1.5 الإستراتيجية الدفاعية إنّ الإستراتيجيات الدفاعية تكون أمام خطورة الشعور بنقص التقدير أو عدم الإعتبار أو في النهاية الشعور بفشل الإندماج تؤدي بجماعة معينة إلى إستعمال مختلف الوسائل التي تبدو لها فعالة لمواجهة هذه الخطورة والخروج من المأزق والمحافظة على تقدير الجماعات الأخرى لها، إنّ هذه الإستراتيجية تلجأ إليها الجماعة لإستعادة صورتها لدى الجماعات الأخرى، كما قد تلجأ إلى أساليب أخرى.

2.5 الإستراتيجية الهجومية أين تسعى الجماعة أمام ما تراه إنهماك لها إلى رفع الخطر أو التهديد، وقد تتعدد أشكال هذا الأسلوب منها بروز أفراد من الجماعة تحاول جذب الإنتباه وإخافة الجماعات الأخرى عن طريق رفع الصوت والكتابة على الجدران والتهديد أو الإشارة بالأصبع مع تركيز البصر على أفراد الجماعة الأخرى الذين يعتبرونهم كخصوم لهم في إستغلال المجال، وتسعى كل هذه الأساليب إلى إحداث نوع من التراجع في مواقف الجماعة الأخرى.

3.5 إستراتيجية الإنقياد حيث أنّ الإنقياد أو الإذعان يظهر في أشكال مختلفة أيضا منها الطاعة وإظهار الموافقة والولاء في كلّ الأوضاع، أي أنّ أفراد الجماعة هنا تبحث باستمرار عن تفادي المواجهة المفتوحة أو النقد أو الأحكام المسبقة حتى تتجنب في النهاية المساس بصورتها والإحتفاظ بتقدير الجماعات الأخرى.

4.5 إستراتيجية تبرير الموقف التي تتبنّاها الجماعة حيث يقوم أفرادها باللجوء إلى توثيق المعلومات وإلى الإعتذار بحثا عن الحفاظ على صورتهم في أعين الجماعات الأخرى، وقد يلجأون إلى أساليب أخرى منها [اللجوء إلى رفض ما يقال ثم شرحه وتبريره بكيفية أخرى" (Mucchielli R, 1995, p 53)، إنّ هذا الأسلوب هو الأكثر إستعمالا لدى الجماعات للمحافظة على مكانتها في المجال الحضري.

6. واقع المجال الحضري

1.6 واقع إيكولوجي: الأحياء القصديرية حيث تعتبر الأحياء القصديرية واقع فرض على إيكولوجية المدينة من طرف بعض القوى التي لعبت دور كبير في وضع اليد على حيز جغرافي من طرف أشخاص بحيث أنها تنمو في الغالب [فوق حيز جغرافي شاغر في المدينة يكون عادة ملكا عموميا في جيوب المدينة أو في أطرافها، تتكون من الأكواخ القصديرية أو الطوبية غير مجهزة بالمرافق الضرورية من ماء وكهرباء وقنوات الصرف الصحي، إلا ما حصل عليه سكانها من جيرانهم بصفة غير رسمية وغير مخططة وهو معرض للزوال والإزاحة في أي لحظة من اللحظات التي ترغب فيه السلطات إستغلال المجال وتجميل محيط المدينة"

* إفتقارها للمجال العمومي وإستهلاكه للمساحات دون الإلتفات إلى الإحتياجات السكانية من الخدمات المختلفة والمساحات الخضراء.

* تداخل بين المجالات السكنية ومجالات الأنشطة الصناعية وغيرها.

* عمران حلزوني أخطبوطي ينمو في كلّ الإتجاهات.

* بناء فوضوي يفتقد إلى أدنى شروط التنظيم والتخطيط.

— مشكلة النقل إذ أفرز المجال الحضري في المدينة الجزائرية واقعا خطيرا يتمثل فيما آلت إليه شبكة المواصلات رغم أنّ ذلك يمكن إسقاطه على البلدان الأخرى بدرجات متفاوتة وتتمثل مظاهره أساسا في:

* إختناق المرور وتكدس السيارات خاصة في الطرق المؤدية من وإلى المدينة وكذا في مراكز المدن، ويكون ذلك خاصة أثناء فترات الصباح وبعد إنتهاء أوقات العمل.

2.6 واقع إجتماعي: ويتلخص فيما يلي: (بومخلوف، 2001 ص 29-31)

يظهر ذلك في الضغوطات الحضرية المختلفة والتمرد بسبب إنتشار أفكار الحرية والديمقراطية والنزوع نحو الفردانية، وتعدد قاعات اللعب ومقاهي الأنترنت في الأحياء، كلّ هذا أمام إرتفاع نسبة البطالة وأزمة السكن وقلة التنظيم وغيرها، فعندما لا تستطيع

المدينة إستعاب سكانها في أنشطتها ومؤسساتها الرسمية وإدماجهم بكلّ فعالية فإنهم يلجؤون إلى النظم الإجتماعية الأولية والأطر الغير الرسمية التي تحقق لهم الإندماج وتوفر لهم الحماية الإجتماعية الضرورية، وهكذا يتشكل المجتمع الموازي الذي يعمل خارج نطاق القوانين والتدابير واللوائح التنظيمية للمجتمع الحضري الرسمي، وهذه هي الهامشية المضادة أي تهميش الأطر الرسمية من خلال الأطر الغير الرسمية للعلاقات.

3.6 واقع تنظيمي (تشريعي):

– إنتشار التجارة الموازية والأسواق الفوضوية حيث إرتفاع عدد التجار الذين يعرضون سلعهم على الأرصفة وفي الساحات العامة والحدائق العمومية وعلى مداخل المساجد والجامعات والمدارس والمؤسسات المختلفة.

كما عرف المجال الحضري واقع تنظيمي آخر ظهر مع ظهور الأزمة العقارية: (التيجاني، 2000 ص 60-62)

– المضاربة العقارية حيث أصبحت الأراضي الشاغرة في مدن الجزائر محل مضاربة ورهان بين مختلف الجماعات المهنية الفاعلة في المدينة من أصحاب النفوذ المالي والسلطوي.

سادسا: دور البلدية في تسيير وتهيئة المجال الحضري

إنّ البلدية بحكم ما يقتضيه التقسيم الإداري للبلاد، وبحكم الأهداف المسطرة على مستوى البناء الفوقي (الحكومة) فقد أوكلت لها عدة إختصاصات وصلاحيات ذات طابع المنفعة العامة في الإقليم البلدي، وذلك عن طريق مجلسها الشعبي الذي له الحق في إعراب عن توصياته في جلّ المواضيع ذات المصلحة العامة للبلدية والمتعلقة بالمجال الحضري وكيفية التعامل معه وتهيئته وتسييره وتنظيمه بهدف جعله عنصر محفز لتصحيح سلوك الأفراد المستغلين لهذا المجال، ويكون ذلك من خلال المداولات التي يعقدها هذا المجلس، كما يساهم إلى جانب الدولة في التنمية الإقتصادية والثقافية والأمنية للمجال. ويمارس المجلس [معظم هذه الصلاحيات بصورة فعلية عن طريق لجانه الدائمة والخاصة"(صدوق،

1999 ص 104)

وبناءً على ذلك يمكن تحديد دور البلدية في تهيئة وتسيير المجال الحضري بُغية تنميته إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا فيما يلي:

1 - تهيئة وتجهيز وتعمير المجال: تتمثل أهم الأنشطة التي تكون على عاتق المجلس الشعبي البلدي في إطار التنمية الإقتصادية والإجتماعية في وضع البرامج الخاصة بالتجهيز والتخطيط المحلي في حدود الإمكانيات المتاحة وفقا للسياسة العامة للمخطط الوطني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وفي هذا الصدد يمارس المجلس عدة صلاحيات تمسّ مختلف الجوانب الخاصة بشؤون الإقليم وهو ما نصت عليه المواد من 107 إلى 121 من قانون 10-11 المتعلق بالبلدية، وتتمثل هذه الصلاحيات في:

أ - إعداد المخططات العمرانية، وأهم هذه المخططات:

* المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية PDAU، وتقسم البلدية بموجب هذا المخطط الأراضي إلى أربعة (04) قطاعات حددتها المادة 19 من القانون 29-90 المتعلق بالتهيئة والتعمير وهي: (الجريدة الرسمية، ع 50، 1990)

- القطاعات المعمرة - القطاعات المبرمجة للتعمير.

- قطاعات التعمير المستقبلية - القطاعات الغير قابلة للتعمير.

* مخطط شغل الأراضي وذلك بـ:

- التحديد المفصل للمناطق المعنية باستعمال الأراضي وتحديد حقوق البناء.

- تحديد الكمية الدنيا والقصى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع.

- ضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنائيات وتحديد الإرتفاعات.

- تحديد الأحياء والشوارع والنصب والمواقع التذكارية.

- تحديد مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها.

- تحديد المساحة العمومية والمساحات الخضراء ومميزات طرق المرور.

7. أثر الأداء في نجاح المنظمة

من أهم أسباب تدني الأداء الوظيفي:

* نظام المكافآت الغير مناسب يؤدي إلى نقص في الكفاءة [...] فعلى سبيل المثال تقييم أداء فريق وكانت المكافآت تعتمد فقط على أداء الأفراد، فسوف تنخفض درجة إستعداد الأفراد لقضاء وقت وبذل مجهود كبير في القيام ببعض الأشياء التي لم تكن مرتبطة بشخص معين وبالتالي سوف تقل كفاءة الفريق" (يدين، 2005 ص 169)

* موقف وسلوك الموظفين الذين غالبا ما يكون سلبيا إتجاه العمل أو يُظهرون سلوكيات غير لائقة حتى ولو كان أدائهم جيّدا وهذا سيؤثر سلبا على أداء الآخرين.

* عدم التوافق بين مهارات الموظفين ومتطلبات الوظيفة، وهذا يعود عادة إلى نقص مهارة الموظفين، وإحتياجهم إلى بعض التدريبات، فعدم التوافق يكمن في توظيف موظفين مهرة في وظائف لا تستغل تلك المهارات، ولكن يجوز توظيف موظفين مهرة في تلك الوظائف التي لا تستغل كلّ مهاراتهم وذلك لفترة قصيرة، لأنّ طول تلك الفترة سوف يُقلل من الروح المعنوية للموظف، وغالبا ما يكون عدم التوافق راجع لغموض الوظيفة أو نتيجة لإختيار موظفين غير أكفاء للعمل في المؤسسة.

* ضعف قنوات الإتصال، بحيث إذا لم يفهم الموظفون كلّ ما هو مطلوب منهم سيؤثر ذلك على أدائهم وأداء زملائهم، وبالتالي فلا تتماشى توقعاتهم وأمالهم مع توقعات إدارة المؤسسة [...] وينتج نقصان الإتصال عن عدم توافر مبادئ ومعايير للأداء ولا للإنتاج وذلك إذا كانت تلك المقاييس غير لائقة بطبيعة العمل" (يدين، 2005 ص 170)

* عدم الإرتباط بين الأداء والمكافآت، بحيث يجب مكافأة الأداء الجيد، وهذه المكافآت تكون على عدة أشكال، إمّا شهادات تقديرية، أو الترقية، أو زيادة المرتب، أو الحوافز أو الهدايا، أو إعطائهم إجازة تعويضية، أو الإلتفات إلى ظروفهم الإجتماعية من أجل تحسينها، ولكن المكافآت الغير مناسبة أسوأ من عدم وجودها أصلا، فعندما يتم مكافأة الموظف على أداء

معين يجب أن تكون هذه المكافأة متناسبة للجهد المبذول وإستعداد الموظف على تأدية هذه الوظيفة وفقاً للمعايير المطلوبة.

8. الدراسة الميدانية

بناء على المعطيات السابقة ومن أجل حصر موضوع بحثنا هذا في إطاره السوسولوجي وكذا دراسة وفهم مختلف سلوكات موظفي بلدية سيدي امحمد وتصرفاتهم جراء تفاعل المجال الحضري بالمجال الوظيفي قمنا بهذه الدراسة الميدانية، أين إعتمدنا فيها على تقنيتي الملاحظة والمقابلة والإستبيان حيث توصلنا إلى حقيقة مفادها أنّ الفرق بين أداء الموظف المتوقع وأدائه المنجز يمكن إرجاعه إلى نقص تركيزه عند أداء مهامه كلّما إقترب وقت إنهاء العمل اليومي، حيث عوض أن يفكر في إنهاء المهام الموكّلة إليه على أحسن ما يرام نراه يفكر أكثر في الصعوبات التي ستواجهه خلال عودته إلى بيته ونجد ذلك خاصة عند الموظفين الذين لم يغيروا مكان إقامتهم منذ عشرة (10) سنوات بسبب محدودية دخلهم، حيث أنّ عرض الأراضي كلّما كان محدود بالمدينة وخاصةً بالمركز فإنّ كلّ إرتفاع في الدخل عند فئة من الفئات العمالية سيؤدي بالضرورة إلى تعديل التوطنات الحضرية لتجنب الإختلال المحتمل حدوثه في التوازنات الكلية على مستوى المجال الحضري، وبما أنّ قيمة الأرض في إرتفاع متواصل فإنّ الأنشطة التي لا تستطيع تحمّل العبء العقاري أو تكون في فترة نمو تضطر للخروج إلى الأطراف تاركةً المجال للأنشطة والفئات القادرة على تحمّل هذه التكلفة المتزايدة.

فقانون المنافسة وحده من شأنه أن يدخل حركية مستمرة تكون نتيجتها إعادة التوطن الحضري. إنّ محدودية دخل الموظف وكذا عدم قدرته على تغيير مكان إقامته قد لعب دوراً جدّ فعّال في إنخفاض وتيرة عمله وقد ساعد على ذلك ظروف حياته الإجتماعية الغير مواتية حيث 52.5 % من المبحوثين الذين يعيشون هذه الظروف يستغرقون أسبوع في إنجاز المهام التي وُكلت إليهم بسبب إنشغال بال الموظف أكثر بأسرته أثناء العمل، خاصةً أولئك الذين

يقطنون مجال حضري منعدم الأمن والأمان، أين كان لجنس الإناث خاصة الأرامل منهنّ والمطلقات التأثير الواضح بهذه الوضعية.

أمّا من خلال الفرضية القائلة بأنّ: "توفّر الأوساط الحضرية على المرافق العامة كان دافعاً للموظفين لتحسين أدائهم" فقد تبين لنا بأنّ مجال الحضري للعينة التي عُيّنت بالدراسة عرف تباينا من حيث توفره على المرافق العامة، حيث إستنتجنا غياب أماكن للترفيه والحدائق العامة بنسبة 64.16 % و 76.66 % على التوالي، ورغم توفر أغلبية المجالات الحضرية على المستشفيات والمدارس ودار البلدية فإنّ الإرهاق لم يستثني الموظفين القاطنين في هذه المجالات الحضرية عند وصولهم إلى أماكن عملهم خاصة القاطنين في أوساط حضرية تحتوي على المدرسة والمستشفى، لكنّ النسبة العالية من الإرهاق سُجّلت لدى فئة من الموظفين القاطنين في مجال حضري لا يحتوي على أماكن الترفيه وذلك بنسبة 83.11 %، وهنا يظهر لنا جلياً الدور الذي يمكن أن تلعبه الحدائق العامة وأماكن الترفيه في حياة الفرد والمجتمع خاصة إذا ما تمّ ربط ذلك بالتصوّر الذي يحلم به الموظف رؤية مجاله الحضري في المستقبل خاصة من خلال ترتيبه لأولويات الهيئّة العمرانية للمجال.

حيث أغلبية الموظفين يرون أنّ المستشفى ثمّ المدرسة ثمّ أماكن للترفيه ثمّ دار البلدية ثمّ حديقة عامة بهذا الترتيب هي الصورة العامة للمجال كما يريدونه أن يكون، وقد يلعب توفر المجال الحضري على هذه المرافق العامة دور في تحريك دافعية الموظف للعمل وذلك بإنجاز المهام الموكّلة إليه في أقصر مدة زمنية ممكنة وبأقل نسبة من الأخطاء خاصة عند الموظفين الذين يرون أنّ أماكن الترفيه ضرورية في المجال الحضري أين بلغت نسبتهم 100 %.

هاته الفئة العمالية تنجز عملها في مدة زمنية أقصاها أسبوع، ونفس الشيء للموظفين الذين إعتبروا المدرسة أولوية الأولويات المجال الحضري لكن بنسبة أقل (61.24 %) وتنخفض هذه النسبة إلى 50 % وهي خاصة بالموظفين الذين لا يمكنهم أن يتصوروا مجالاً حضرياً بدون حديقة عامة ولا دار البلدية.

كما توضّح نتائج الدراسة أنّ الذهاب إلى مثل هكذا مرافق عامة سيؤثّر على الإنضباط المهني بسبب صعوبة الذهاب إليها خاصّةً عند جنس الإناث (الأرامل) وتقلّ عند فئة العزاب إلى 28.88 %، كما أكّدت النتائج أنّ المسؤول المباشر في العمل غالبًا لا يتفهّم هذه الوضعية، حتى الفئة العمالية التي لا تُفكّر في الذهاب إلى هذه المرافق العامة كان بسبب هذا المسؤول الغير متفهّم، وحسب ما توصلنا إليه فإنّ هذه الوضعية أدّت بالموظف للتعبير عن عدم رضاه بالتماطل في إنجاز المهام الموكلة إليه ونجد ذلك خاصّة عند جنس الإناث، ما يجرّنا للقول أنّ المرافق العامة ذات دور لا يُستهان به في تحريك السلوك الوظيفي لدي الموظف. بينما توصلنا من خلال الفرضية التي نصّت بأنّ: "ما يعيشه الموظف في محيطه الحضري أثر على ما يقدمه من مردود في وسطه المهني" إلى إيجاد العلاقة بين الوضعية السابقة (الأداء المقدم من طرف الموظف) والمشاكل اليومية التي تواجهها فئة الإناث في وسطهنّ الحضري، ما أضحى عنصرًا مؤثّرًا في الحالة النفسية التي تنتاب الموظف عند الوصول إلى مقرّ عمله والتي يغلب عليها الإرهاق مع كلّ ما يحمله ذلك من تداعيات على الأداء داخل المنظمة الذي هو رهين بمدى تحسن أوضاعهم الاجتماعية، حيث الموظفين الذين يعيشون ظروف إجتماعية صعبة يراهنون على ذلك.

وفي هذا الصدد تلعب العلاقات الاجتماعية التي تنشأ مع أفراد المحيط الحضري دورًا لا يستهان به في الإستقرار الإجتماعي الذي ستكون تداعياته إيجابية على المستوى المهني (الوظيفي)، أين ستقلّ درجة التوتّر المهني الذي يؤثّر على التركيز من خلال إهتمام الموظف أكثر بسرد مشاكله اليومية لزملائه حتى أضحى مكان العمل مجالًا للتفاعل بين مختلف البيئات الحضرية ما جعله إمتدادًا للنسق الحضري الذي يملّي قوانينه على المدينة التي تحوّل مجالها الحضري بحكم الإستغلال الكثيف له من طرف الإنسان إلى: - مجال حضري مُستهلك للأراضي الزراعية.

- مجال حضري تنتشر فيه الأحياء الهامشية بضواحي المدن على شكل سكن عشوائي أو دور الصفيح، وإفتقارها للتجهيزات الأساسية ومعاناة سكانها من البطالة والفقر.

- مجال حضري ملوَّث السطح والهواء والماء.

ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم لعب المدينة للوظائف التي أوجدت من أجلها والتي تتلخص في:

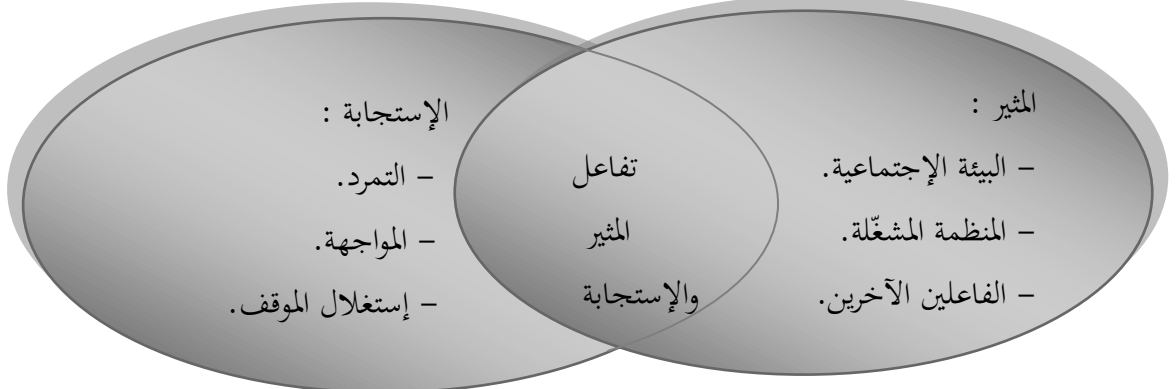
• وظيفة صناعية أين يجب على النشاط الصناعي أن يكون سائد بالمدينة حيث يوجّه فائض الإنتاج إلى باقي جهات البلد أو يتم تصديره إلى الخارج.

• وظيفة تجارية إذ تعد المدن مركز المبادلات على الصعيد الوطني

• وظيفة سياحية حيث تتوفر بعض المدن على مؤهلات عامة تجعلها تستقطب السياح.

وكلّ هذا سيؤثر على الإستقطاب الحضري الذي تفرضه مدينة رئيسية على المستوى الجهوي أو الوطني، حيث يرتبط هذا الإستقطاب بالنفوذ الإقتصادي والسياحي والديني والترويجي للمدينة ما جعل بلدان الشمال أكثر أهمية من نظيراتها في الجنوب خاصةً على المستوى الإقتصادي والسياسي، حيث يلعب ذلك دورًا هامًا في درجة الإستقطاب إلى المجال الحضري وتبدأ تظهر بوادر الإختلال الحضري نتيجة سوء توزيع السكان مع كلّ ما يحمل ذلك من تداعيات على مستوى الفرد والمنظمة المشغلة، أين سترتفع درجة الضغط في الوسط الحضري أولاً قبل أن ينتقل بعد ذلك إلى الوسط المهني، وسيؤدي ذلك إلى ردود أفعال متوقعة من طرف الموظف وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): عناصر الضغط الإجتماعي



المصدر: من إستنتاج الباحث

ولقد ساعد الشكل الحضري الذي آل إليه المجال في تحديد السلوك الوظيفي داخل المنظمة
أين:

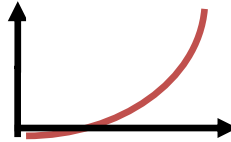
* يغلب على سكانه طابع الحياة الريفية (تربية الحيوانات الأليفة: الدجاج...).

* سكانه من ذوي الطبقات المختلفة (فقيرة، متوسطة، غنية).

* يفتقر للعديد من المرافق الضرورية العامة (الثقافية، الدينية، التعليمية، الصحية...).

* يعاني من سوء حال طرقاتها وشوارعها وهي إمّا سيئة التخطيط أو غير مخططة كالشكل الحضري الفوضوي. ونتيجةً لكلّ هذا أضحى أداء الموظف تابع لمخلفات المجال الحضري أو بمعنى آخر لدرجة تحسن ظروف هذا المجال حسب ما يوضحه لنا الشكل التالي:

الشكل رقم (02): علاقة ظروف المجال الحضري بالأداء



ظروف المجال الحضري

المصدر: من إستنتاج الباحث

إنّ الشكل السابق يدعمه ذلك الشكل الحضري الفوضوي، والذي إتخذ الصورة اللاشعرية
للتعمير من جانبين أساسيين:

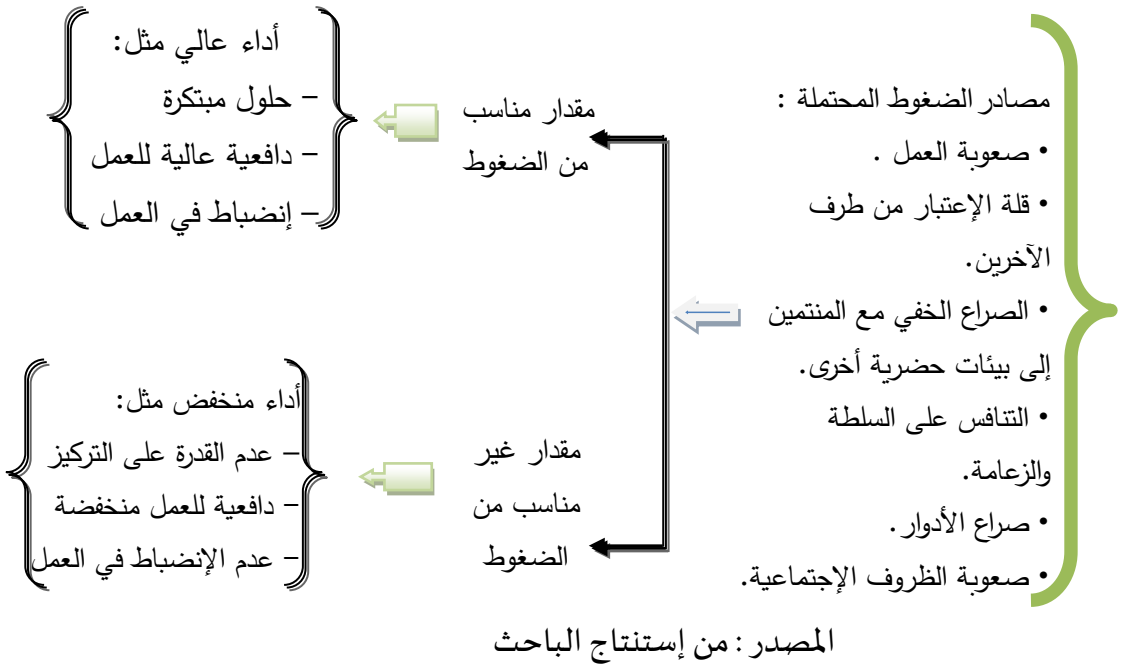
◆ المخالفة القانونية العقارية التي تتمثل في الغموض الذي يكتنف ملكية الأرض التي يتم
عليها هذا الشكل من البناء.

◆ المخالفة التقنية أي عدم وجود رخصة البناء، وكذا مخالفة لمعايير البناء.

كلّ هذا أدّى في معظم الأحيان إلى عدم توفر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية في هذه التجمعات السكانية، بالإضافة إلى عدم تحقق المستوى الأدنى من الجودة التي تُعتبر ضرورية لتحقيق الحد الأدنى من شروط الراحة والصحة والأمان.

هذه الوضعية التي آل إليها المجال الحضري لمدينة الجزائر أنتج فردًا حضريًا متوترًا في حياته اليومية تُثمّ في حياته المهنية، ما يؤدي إلى ظهور مقدار من الضغوط قد يتحمّله الموظف كما قد لا يتحمّله وذلك حسب الوضعية، والشكل الموالى يعبر لنا عن ذلك:

الشكل رقم (03): تأثير الضغوط اليومية على الأداء



9. خاتمة:

لقد عرف المجال الحضري في الجزائر مراحل تاريخية جعلت منه متغيرا أساسيا في عملية بناء مختلف العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في كل مرحلة من هذه المراحل ويعتبر عامل التحضر عنصرا رئيسيا في بروز معالم هذا المجال الحضري في مختلف الأزمنة والعصور بحيث أن هذا الأخير أضحى عنصرا تابعا له أي للتحضر. فكل تغير في الصورة العامة للمجال الحضري نجد علقته في الحركية الحاصلة في عملية التحضر وفقا لميكانيزمات معينة تقتضيها عملية التسارع

الصناعي من جهة والتزايد الملحوظ لحاجات الأفراد من جهة أخرى، هذه الحاجات نجدها مصنفة وفق سلم معين يطلق عليه "سلم ماسلو للحاجات" والتي يصعب الوصول إلى تحقيقها نظرا للعوائق والتحديات التي تواجه المجال الحضري من خلال الجوانب السلبية خاصة للأشكال الحضرية التي أثرت بشكل واضح على النسيج الحضري للمدينة، إضافة إلى عدم التحكم في توجيه العمليات التي تمس تنظيم المجال الحضري، كلّ ذلك أضحى ضروريًا على الدولة أن تبدي إهتماما بما هو مطروح من إنشغالات على هذا المستوى، وأن تتخذ كلّ السبل والحلول الممكنة للحدّ من آثار الشكل الحضري الفوضوي الذي يعيق نمو مجال المدينة الحضري ويعرقل تطوره ويضرّ بصورته الجمالية، ما دفع بها إلى تفتيت وتوزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية من جهة وبين وحدات وهيئات إدارية أخرى مستقلة ومتخصصة على أساس إقليمي جغرافي من جهة أخرى، وذلك بغية تخفيف الضغط على السلطة المركزية والتنازل بذلك على بعض من صلاحياتها كصلاحيات تسيير المجال الحضري لأهم الوحدات الأشد تطبيقا للامركزية في أبرز صورها ألا وهي البلدية مع إحتفاظ الوصاية بحق الرقابة الإدارية على ما تمّ إنجازه وتجسيده على أرض الواقع، لكن ذلك لا يمكن أن تكون بمعزل عن مختلف التأثيرات التي يمكن أن يحدثها المجال الحضري على الفاعلين الإجماعيين المستغلين له، وعلى إعتبار أنّ الفرد ذو أدوار إجتماعية متباينة تُمكنه من تحقيق الإندماج الإجماعي والمضي فمّن الضّروري معرفة كيفية تفاعل الأفراد مع هذا الوسط في ظل مجال حضري متباين وعلى إعتبار ما قد تلعبه البلدية من أجل خلق مجال حضري يمكن معاشته في ظل تباين إمكانياتها.

10. المراجع

1. (R), M. (1995). *La dynamique des groupes*. paris: E.S.F.

2. Lecoq (J). (1992). *de l'urbanisation sauvage a l'urbanisation intégrée société languedocienne de géographie*. algérie: (aspects de l'urbanisation algérienn.

1. الشيخ الداوي. (2010). تحليل الأسس لمفهوم الأداء. مجلة الباحث.
 2. بشير التيجاني. (2000). التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
 3. تيسفا جبري يدين. (2005). تحديات القيادة للإدارة الفعالة. الأردن: دار الفكر للنشر.
 4. حسين بن ميسي. (1995). النظرة المستقبلية لأزمة السكان في الجزائر. مصر: مركز البحوث الشرق الأوسط، سلسلة 115.
 5. خضر زكريا. (1999). التحضر وواقع المدن العربية (دراسات في المجتمع العربي المعاصر).. سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.
 6. عمر صدوق. (1999). دروس في الهيئات المحلية/المقارنة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
 7. محمد بومخلوف. (2001). التحضر. الجزائر: دار الأمة.
- الجرائد الرسمية:

1- الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة سنة 1990، القانون 90-29 المؤرخ في: 01/12/1990، المتعلق بالهيئة والتعمير.

2- الجريد الرسمية، العدد 52 الصادرة سنة 1981، المادة 02، المرسوم رقم 81-371 المؤرخ في

الولاية والبلدية وإختصاصاتهما في قطاع الشبيبة والرياضة. 1981/12/26 الذي يحدد صلاحيات

3- الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة سنة 1981، المرسوم رقم 81-382 المؤرخ في 1981/12/26 الذي يحدد صلاحيات الولاية والبلدية وإختصاصاتهما في قطاع الثقافة.